كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

دور حوكمة المصارف في تحقيق الملاءة المالية في إطار مقررات لجنة بازل

"دراسة ميدانية"

The Role of Banks Governance In achieving The Solvency according to Basel committee accords "A Field Study "

بحث مقدم لقسم المحاسبة والمراجعة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إعـــداد
مـديـحـة مـحـمـود فـهـمـي

إشـــراف

أ. د./ طارق عبد العال حماد
الأستاذ بقسم المحاسبة والمراجعة
عميد الكلية الأسبق
رئيس قسم المحاسبة والمراجعة

أ. د./ جمـال خطـاب
الأستاذ بقسم المحاسبة والمراجعة

٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

صدق الله العظيم

سورة طه آية (١١٤)

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد (صلَّ الله عليه وسلم) وعلى آله وصحبه أجمعين.

يحمد الباحث الله سبحانه وتعالى على نعمه التي لا تعد ولا تحصى, ومنها توفيقه إياه للانتهاء من هذا البحث بهذه الصورة, فما كان من صواب فمن الله, وما كان من خطأ أو سهوٍ أو نسيانٍ فمن الباحث ومن الشيطان.

وتخص الباحثةً بالشكر والتقدير **الأستاذ الدكتور / طارق عبد العال حماد**, وذلك لتفضل سيادته بقبول الإشراف على هذه الرسالة, وما أحاط به الباحثة من فيض علمه وعميق خبرته وسعة صدره, ولما قدمه لها من توجيهات مستمرة, فلسيادته كل الشكر والتقدير والاحترام والوفاء, وجزاه الله خير الجزاء.

كما تتقدم الباحثة بخالص الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور / جمال سعد خطاب** لتكرمه بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة, ولما قدمه للباحثة من وقت ثمين, وتواضع شديد, وتشجيع مستمر وإرشاد مخلص, مما يجعلها مدينًة له بكل التقدير والاحترام, جزاه الله خير الجزاء.

وتتقدم الباحثة بخالص الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور / محمد عبد العزيز خليفة** على تفضل سيادته بقبول الاشتراك في لجنة الحكم على الرسالة, جزاه الله خير الجزاء ومتعه بالصحة والعافية.

كما تتقدم الباحثة بخالص الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور / أحمد محمد عبد المجيد** على تفضل سيادته بقبول الاشتراك في لجنة الحكم على الرسالة, جزاه الله عن جميع الباحثين خير الجزاء.

كما تتقدم الباحثة بجزيل الشكر والعرفان لجميع الأساتذة بكلية التجارة – جامعة عين شمس على الوقت والجهد والعون الذي قدموه للباحثة, كما تتقدم بالشكر والتقدير لأساتذة الجامعات, كما تتقدم أيضًا بالشكر والتحية لكل من ساهم وعاون في إخراج هذا البحث بصورته الحالية.

الباحثة

مديحة محمود فهمي

الإهـــــــداء

- **إلى والدتي (حفظها الله)** وأقول لها دعاؤك هو سلاحي.
- **إلى روح والدى (رحمه الله)** وأدعوه عز وجــل أن يتغمــده برحمته ويجعل مثواه الجنة.
- **إلى زوجي رامي [رفيق عمري].**
- **إلى إبنتي لمار [زهرة حياتي].**
- **إلى أخوتي [مها – مهيرة – منال].**
- **إلى أهلي جميعاً وأصدقائي وزملائي** في العمل.
- **إلى كل من علمني حرفاً** في دراستي أو عملي.

لـجنـة الـمـناقشـة والـحـكـم عـلـى الـرسـالــة

أ. د./ طارق عبد العال حماد — مــشـرفــًا ورئـيـسًا

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة بالكلية.

أ. د./ محمد عبد العزيز خليفة — عــضـوًا

أستاذ بقسم المحاسبة والمراجعة بالكلية.

أ. د./ جمال سعد خطاب — مــشـرفــًا بالاشـتـراك

أستاذ بقسم المحاسبة والمراجعة بالكلية.

أ. د./ أحمد محمد عبد المجيد — عــضـوًا

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة بالجامعة الأمريكية.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول **الإطار العام للبحث**	
أولاً : مقدمة البحث.	١
ثانيًا : مشكلة البحث.	٣
ثالثًا : أهداف البحث.	٥
رابعًا : أهمية البحث.	٥
خامسًا : فروض البحث.	٦
سادسًا : الدراسات السابقة.	٦
سابعًا : منهج البحث.	٢٢
ثامنًا : حدود البحث.	٢٢
تاسعًا : خطة البحث.	٢٣
الفصل الثاني **مقررات Basel I – II – III**	
مقدمة.	٣٠
المبحث الأول : مقررات Basel I – II	٣١
المبحث الثاني : Basel III والأزمة المالية العالمية.	٤٧
الفصل الثالث **الملامح العامة للملاءة المالية في ضوء الحوكمة تبعًا لدليل لجنة بازل**	
مقدمة.	٧٠
المبحث الأول: دور لجنة بازل في تفعيل الحوكمة وإجراءات لمراجعة الرقابة.	٧١

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني : دور لجنة بازل في تحقيق الملاءة المالية.	٩٠
الفصل الرابع **الدراسة الميدانية**	١١٢
النتائج والتوصيات.	١٦١
أولاً : نتائج البحث.	١٦٢
ثانيًا : توصيات البحث.	١٦٥
قائمة المراجع	
أولاً : المراجع العربية.	١٦٧
ثانيًا : المراجع الأجنبية.	١٧٥
الملاحق.	١٨٣
الملحق الإحصائي.	١٩٩

قائمة الجداول

الجدول	الموضوع	الصفحة
٢-١	معيار التمييز بين أنشطة البنوك.	٤٢
٢-٢	نقاط الاختلاف بين مقررات Basel I , II	٤٥
٢-٣	إصلاحات لجنة Basel II للرقابة المصرفية.	٥١
٢-٤	متطلبات رأس المال Basel III	٥٨
٤-١	القوائم الموزعة والقوائم المستلمة بالبنوك والجامعات المصرية.	١١٤
٤-٢	توزيع عينة البحث بحسب البنوك والجامعات المصرية.	١١٥
٤-٣	توزيع عينة البحث وفقاً للفئات العمرية.	١١٧
٤-٤	توزيع عينة البحث حسب سنوات الخبرة العملية.	١١٨
٤-٥	توزيع عينة البحث حسب الشهادة الأكاديمية الحاصلين عليها.	١١٩
٤-٦	مقاييس الاعتمادية.	١٢٣
٤-٧	التكرارات والنسب المئوية لمجموعة من الاستفسارات حول قوانين بازل الجديدة.	١٢٤
٤-٨	الإحصاء الوصفي ونتائج اختبار T لدور المراجعة الرقابية.	١٣٣
٤-٩	الإحصاء الوصفي ونتائج اختبار T لمقررات بازل III.	١٣٦
٤-١٠	الإحصاء الوصفي ونتائج اختبار T للحوكمة وعلاقتها بالملاءة المالية.	١٤٢
٤-١١	الإحصاء الوصفي ونتائج اختبار T لفعالية إدارة المخاطر الائتمانية.	١٤٥

الجدول	الموضوع	الصفحة
٤-١٢	الإحصاء الوصفي ونتائج اختبار T لدرجة الإفصاح والشفافية.	١٤٧
٤-١٣	الإحصاء الوصفي ونتائج اختبار T حول الملاءة المالية.	١٤٩
٤-١٤	نتائج الارتباط والإنحدار بين تفعيل إجراءات الرقابة في المصارف وبين تحقيق الملاءة المالية.	١٥٣
٤-١٥	نتائج الارتباط والإنحدار بين زيادة درجة الإفصاح والشفافية وبين تحقيق الملاءة المالية.	١٥٥
٤-١٦	المعلمات المقدرة والخطأ المعياري واختبار Wald طبقاً لنموذج الإنحدار اللوجسيتي المتدرج.	١٥٨
٤-١٧	مصفوفة تصنيف المشاهدات طبقاً لنموذج الإنحدار اللوجيستي المتدرج.	١٥٩

قائمة الأشكال

الشكل	الموضوع	الصفحة
٢-١	الدعائم الأساسية لمقررات Basel II.	٣٨
٣-١	الأطراف المعنية بالحوكمة.	٧٤
٣-٢	العناصر الرئيسية لممارسات الحوكمة الجيدة.	٨٢

قائمة المصطلحات

Available Stable Funding(ASF)	**قيمة الأموال المستقرة المتاحة**
Exposure Of Default(EAD)	**حجم المخاطرة عند التعثر**
Liquidity Coverage Ratio (LCR)	**معدل تغطية السيولة**
Long Term Refinancing Operation (LTRO)	**عملية إعادة التمويل طويل الآجل**
Loss Given Default(LGD)	**الخسائر في حالة التعثر**
Maturity (M)	**الإستحقاق**
Net Stable Funding Ratio(NSFR)	**نسبة صافي الأموال المستقرة**
Organization of Economic Cooperation and Development(OECD)	**منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية**
Probability of Default(PD)	**إحتمالية التعثر**
Required Stable Funding(RSF)	**قيمة الأموال المستقرة المطلوبة**
Risk Weighted Assets(RWA)	**الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة**

الفصل الأول

الإطـار العـام للبـحـث

- أولاً : مـقـدمـة الـبـحـث.
- ثانياً : مـشـكـلـة الـبـحـث.
- ثالثاً : أهـداف الـبـحـث.
- رابعاً : أهـمـيـة الـبـحـث.
- خامساً : فـروض الـبـحـث.
- سادساً : الـدراسـات الـسـابـقـة.
- سابعاً : مـنـهـج الـبـحـث.
- ثامناً : حـدود الـبـحـث.
- تاسعاً : خـطـة الـبـحـث.

أولاً: مقدمة البحث:

تعد الرقابة المصرفية من الموضوعات التي تحظى بأهمية كبيرة وخاصة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ وما ترتب عليها من إفلاس كثير من المؤسسات المالية والبنوك وذلك لأسباب عديدة أهمها تساهل البنوك في منح قروض عالية المخاطر ويرجع ذلك إلى نقص أو قصور في تطبيق إجراءات الرقابة ونقص درجة الإفصاح والشفافية في المعلومات التي توفرها القوائم المالية للبنوك.

حيث تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعاً لدليل لجنة بازل عن الشفافية في البنوك، فإنه من الصعب على المساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل فعال أداء إدارة البنك في ظل نقص الشفافية وهذا يحدث إذا لم يحصل المساهمون وأصحاب المصالح على معلومات كافية عن هيكل ملكية البنك وأهدافه، ويعد الإفصاح التام ضرورياً وخاصة للبنوك المسجلة في البورصة لتحقيق الإنضباط في السوق[١].

نتيجة لذلك، قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بوضع إتفاقية جديدة تسمى Basel III التي تقدم مجموعة من المتطلبات التي تساعد في تقليل فرصة حدوث أزمة مالية جديدة ولعل أهم هذه المتطلبات الرافعة المالية ونسبة الحماية الإضافية التي تقوم على تكوين إحتياطيات قائمة على خسائر متوقعة، ولاتقتصر إصلاحات Basel III على إصلاحات مالية فقط بل تتضمن العديد من إصلاحات لهيكل عملية الإشراف والسلطات الرقابية[٢].

تعد هذه الإتفاقية محاولة لإعادة الإنضباط لأداء البنوك والحد من إندفاعها في طريق الإستثمارات عالية المخاطر من خلال إدخال بعض التعديلات والإضافات لتغطية القصور الذي يشوب Basel II حيث تم تعديل هيكل أو

تركيبة رأس المال بحيث تم زيادة نسبة كفاية رأس المال لتصبح ١٠,٥ % بدلاً من ٨% وتركز إصلاحات إتفاقية Basel III على جودة رأس المال المكون من حقوق المساهمين والأسهم العادية أي الإعتماد بصورة أكبر على زيادة الإحتياطيات من الأصول بنسبة ٤,٥% بدلاً من ٢% بالإضافة إلى تكوين مايسمى بالحماية الإضافية ونسبته ٢,٥% وذلك لمواجهة الأزمات المفاجئة، ولم تقتصر إتفاقية Basel III على إدخال تعديلات فقط على Basel II بل إمتدت لتشمل إضافة جديدة فقد أضافت معيارين للسيولة في الأجل القصير والطويل وهما على التوالي: معدل تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio)، ونسبة صافي الأموال المستقرة Net Stable Funding Ratio وإدخال نسبة الرافعة المالية والتي تمثل نسبة الأموال الخاصة إلى مجموع الموجودات وبنود خارج الميزانية أن تكون في حدود نسبة ٣ %.

لقد كشفت تحليل الأزمة المالية عن نقاط ضعف ليست فقط في ضعف الأنظمة والسوق بل أيضاً في أساليب الرقابة والإشراف في البنوك وأنظمة التحكم الداخلية والخارجية مما أدى إلى تضخيم الأزمة حيث كشفت الأزمة عن عدم فعالية نظام الحوكمة الداخلية للبنوك ووظائف البنوك الرقابية مما دعا لجنة Basel III للرقابة المصرفية التركيز على هذا المحور الذي يظهر في الشق الثاني في هذه المقررات [٣].

بالتالي فإن إتفاقية Basel III عملت على تعزيز أو تفعيل إجراءات الرقابة والعمل على زيادة درجة الإفصاح والشفافية في المعلومات التي توفرها القوائم المالية للبنوك وذلك محاولة منها لتطبيق نظام فعال للحوكمة في المصارف يعد سبيل لتجنب أزمات مالية مفاجئة.

يرى بنك التسويات الدولية التي تعمل تحت إشرافه لجنة بازل للرقابة المصرفية بأن حوكمة المصارف هي عبارة عن الأساليب التي من خلالها يتم إدارة المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الإلتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين.[٤]

ثانياً: مشكلة البحث:

إكتسبت الحوكمة في البنوك مكانة بارزة في ضوء أهمية الخدمات المالية التي تقدمها البنوك وتعرضها بشكل كبير للصعوبات والمخاطر المحتملة والحاجة إلى حماية مصالح المودعين بجانب حماية أموال المساهمين وحماية مصالح الأطراف الأخرى ذوي العلاقة أمثال العاملين الداخليين وجميع المتعاملين مع البنك[٥].

بالتالي جاءت Basel III التي قدمت معايير جديدة لتساهم في وضع نظام فعال للحوكمة في البنوك وتعزيز درجة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية.

ففي العام ٢٠١٠ أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة من المبادئ لتعزيز الحوكمة في القطاع المصرفي وكانت اللجنة قد نشرت مجموعة من المبادئ عام ١٩٩٩ وتم تحديثها عام ٢٠٠٦ والتي إتضح وجود قصور بها وأصبح ذلك واضحاً أثناء الأزمة المالية التي بدأت عام ٢٠٠٧ والتي تشمل نقص إدارة المخاطر وهياكل تنظيمية وأنشطة بنكية معقدة [٦].

حيث قامت إتفاقية Basel III بوضع متطلبات جديدة تتضمن إصلاحات مالية وتشمل العمل على زيادة متطلبات رأس المال والسيولة، وإصلاحات هيكلية وتتضمن تفعيل إجراءات الرقابة بالبنوك وتعزيز درجة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية للبنوك.

على الرغم من قرار اللجنة بطول فترة التطبيق حتى يسمح للبنوك التكيف معها الا أن البعض يرى أن أكثر ما يعوق نجاح تطبيق هذه المقررات أنها تتطلب زيادة مضاعفة تكلفة الأموال على البنوك وذلك لإعادة هيكلة البنوك وأن عدم الإلتزام بتلك المقررات قد تحد من قدرة البنك على منح القروض والتي تعد النشاط الرئيسي لأي بنك(٧).

تتمثل مشكلة البحث في كيفية وضع نظام حوكمة فعال للبنوك يحد من تعرضها للمخاطر ويعمل على حماية أموال المودعين وزيادة الملاءة المالية في ضوء القوانين الصارمة التي أقرتها لجنة بازل وذلك لمنع حدوث أزمة مالية جديدة ولكن اختلفت الآراء حول كيفية تنفيذ هذه القوانين مابين مؤيد ومعارض

حيث أوضحت المقررات أن في حالة عدم القدرة على تنفيذ المعايير سوف يؤثر على سياسات التوزيعات بالبنوك ومنح المكافأت وعلى النقيض كانت هناك أراء مؤيدة لهذه المقررات حيث رأت أن الإلتزام بالمعايير وتفعيل درجة الرقابة على المصارف سوف يؤدي بالتبعية إلى تحقيق الملاءة المالية بالبنوك وزيادة درجة ثقة المودعين في البنوك. من ضمن مقررات Basel III بالإضافة إلى زيادة متطلبات رأس المال تكوين مايسمى بالحماية الإضافية وذلك لمواجهة خسائر غير متوقعة مما أدى إلى إعتراض المصارف العالمية على صعوبة تقدير الخسائر المتوقعة وعلى أن يترك تكوين هذا الجزء لتقدير السلطات الرقابية عند دراسة كل مصرف على حدا أي يخرج هذا البند من الركن الأول الخاص بمتطلبات رأس المال إلى الركن الثاني الخاص بتعزيز إجراءات المراجعة الرقابية(٨).

نتيجة للصعوبات التي تواجهها البنوك في تحديد حجم الخسائر المتوقعة فإن بعض الآراء تشير إلى أن النسبة المطلوب تكوينها في Basel III قد تكون غير كافية لمنع وقوع أزمة مالية جديدة بالإضافة إلى أن تكوينه سيخلق ضغوطاً على سياسات التوزيعات ومنح المكافآت.